

السياسات العامة للتنمية المستدامة في الأمن الغذائي العراقي

بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات

رسالة تقدم بها الطالب

احمد صبري مالك محمد

إلى اللجنة العلمية في قسم العلوم السياسية بمعهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات
درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف: الأستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن

٢٠٢٦ م

١٤٤٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي
سُنْبُلَةٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

يوسف: ٤٧

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ **(السياسات العامة للتنمية المستدامة في الأمن الغذائي**

العراقي بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات)

المقدمة من الطالب **(احمد صبري مالك)** قد جرت بإشرافي في قسم العلوم السياسية معهد العلمين للدراسات

العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية /النظم السياسية والسياسات العامة

واوصي بمناقشتها.

التوقيع

أ.د زيد عدنان محسن

المشرف

التاريخ / / ٢٠٢٦

بناءً التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ.د محمد ياس خضير

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ / / 202٦

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ **(السياسات العامة للتنمية المستدامة في الأمن الغذائي**

العراقي بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات)

لطالب الماجستير **(احمد صبري مالك)** قد جرى تدقيقها ومراجعتها من الناحية اللغوية، وأصبحت ذات أسلوب

علمي خالٍ من الأخطاء ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم واللقب:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار الخبير العلمي الأول

**أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (السياسات العامة للتنمية المستدامة في الامن الغذائي العراقي
بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات)**

لطالب الماجستير (احمد صبري مالك)، قد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم واللقب العلمي:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار الخبير العلمي الثاني

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ **(السياسات العامة للتنمية المستدامة في الأمن الغذائي العراقي بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات)**

لطالب الماجستير **(احمد صبري مالك)**، قد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم واللقب العلمي:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(السياسات العامة**

للتنمية المستدامة في الامن الغذائي العراقي بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات)

لطالب الماجستير **(احمد صبري مالك)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد إنها

جديرة بالقبول للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ()

التوقيع:

التوقيع:

الاسم:

الاسم:

رئيساً:

المشرف:

التاريخ: / / ٢٠٢٦ م

التاريخ: / / ٢٠٢٦ م

التوقيع:

التوقيع:

الاسم:

الاسم:

عضواً ومشرفاً:

عضواً:

التاريخ: / / ٢٠٢٦ م

التاريخ: / / ٢٠٢٦ م

مصادقة مجلس الكلية:

صادق مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في جلسته ()

بتاريخ ()

(على قرار لجنة المناقشة.

إِهْدَاء

إلى سيّد الحكمة والعدالة، إلى من علّم الإنسانية أنّ السياسة خُلِقَ قبل أن تكون سُلطة، إلى إمام المتقين الإمام علي بن أبي طالب، أهدي هذا الجهد المتواضع؛ لأنّهُ كان وما يزال مدرسة في العدل، وصوتاً للحقّ، ونموذجاً للحاكم الذي جعل الإنسان غايةً عليا وكرامتها. إلى رجل السياسة الذي قال: لا تكن عبدَ غيرك وقد جعلك الله حراً،

أهدي رسالتي هذه، راجياً أن تحمل شيئاً من نور فكره، وعدالته، وإنسانيّته الخالدة

وما بين حلم راودني طويلاً، وطريق امتلأ بالتعب والمحاولات، كانت رحلتي هذه درساً في الصبر والإيمان والسعي. فلم يكن الوصول سهلاً، ولم تكن الخطوات دائماً ثابتة، لكن رحمة الله ولطفه، ثم دعوات الأحبة، كانت النور الذي قادني حتى بلغت هذه اللحظة.

إلى القلب الذي منحنى القوة كلما ضعفت، وإلى اليد التي دفعتني للأمام بثقة ومحبة، كنت ولا تزال سندي والدي حفظه الله. الأكبر بعد الله، فلك مني هذا الإنجاز عرفاناً بفضلك، وتقديراً لكل ما بذلته من أجلي

بما ان حضورك يسكن تفاصيل أيامي، وكأن دعواتك ما زالت تحيطني من السماء. كنت الحنان الأول، والدعاء الأصدق، والنور الذي لا يخبو في داخلي. أهديك هذا النجاح، علّه يصل إليك حباً ووفاءً وبصبرك وإيمانك تعلمت ان القوة الحقيقية تولد من رحم المعاناة، أن يواجه أوجاعه بقلب. واشتياقاً لا ينتهي

مطمئن وروحٍ راضية. سيبقى أثركِ الطيب في نفسي ما حييت

الى اصدقائي واخوتي واخواتي ...

يا من كنتم دائماً دفئى وأمانى وسندي في كل مرحلة، شكراً لكل موقفٍ صادق، ولكل كلمةٍ رفعت
والى كل من منحني حباً صادقاً أو دعوةً خالصة أو .معنوياتي، ولكل دعاءٍ كان سبباً في استمرار طريقي

...دعماً في لحظة ضعف

.أهديكم هذا الإنجاز ، لأنه يحمل منكم الكثير ، ولأنكم كنتم جزءاً حقيقياً من الوصول

الباحث

الشكر والعرفان

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين أجمعين.

الحمد لله تعالى أولاً وآخراً، الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل، فما كان لي أن أبلغ هذه المرحلة لولا فضله وتيسيره، فله الحمد والشكر على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

أتقدم بخالص الشكر الأعزاز والامتنان الى رئيس قسم العلوم السياسية الدكتور محمد ياس و إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن عميد معهد العلمين، لما أحاطني به من رعاية علمية وتوجيهات سديدة، وما قدّمه من ملاحظات دقيقة وآراء علمية رصينة كان لها الأثر الكبير في تقويم مسار البحث وإخراجه بالصورة العلمية المنشودة. فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأساتذة المحكّمين الأفاضل، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة وتقويمها بروح علمية رفيعة، وأثروها بملاحظاتهم القيّمة وتوجيهاتهم البناءة التي أسهمت في تعزيز جودة البحث وضبطه منهجياً ومعرفياً، وكان لآرائهم السديدة الأثر البالغ في تطوير الدراسة وإظهارها بصورة أكثر دقة واتساقاً.

ولاسيما الأستاذ الدكتور أحمد غالب محي، الذي كان لي بمثابة الأب الروحي الأكاديمي، فقد أفدت كثيراً من علمه وخبرته، وكان لدعمه المتواصل واحتضانه العلمي وتوجيهاته الحكيمة أثرٌ كبير في إنجاز هذا البحث وتطويره نحو أفضل صورة ممكنة.

كما أتوجه بالشكر والثناء إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، سيغنونها بملاحظاتهم العلمية الرصينة التي تسهم في تعزيز قيمتها الأكاديمية. وأعبر كذلك عن بالغ

امتناني لأساتذتي الكرام في القسم، الذين كان لهم الفضل الكبير فيما تلقيته من علمٍ ومعرفة طوال مدة الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من قدّم لي العون والمساندة والدعم المعنوي خلال هذه المسيرة، ولا سيما أخي الإعلامي محمد صبري مالك، وأحمد محسن ، وحسين راضي عباس، وجعفر علي سرحان، وضياء أحمد اسعود، الذين كان لدعمهم ومساندتهم الأثر الطيب في تجاوز الصعوبات وإتمام هذا العمل، فكانوا خير سندٍ ورفيق.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين والمهتمين، وأن أكون قد وفّيتُ بعض حق الشكر والعرفان لكل من أسهم في إنجازه، والله وليّ التوفيق والسداد.

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسات العامة للتنمية المستدامة في الأمن الغذائي العراقي بعد عام ٢٠١٨: الفرص والتحديات، إذ يُعد الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي تحظى باهتمام متزايد في الأدبيات السياسية والتنمية المعاصرة، نظراً لارتباطه الوثيق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، فضلاً عن كونه أحد المرتكزات الأساس للتنمية المستدامة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في الاهتمام الدولي بقضية الأمن الغذائي نتيجة التغيرات المناخية، وتزايد الضغوط السكانية، وتقلبات الأسواق الغذائية العالمية، الأمر الذي جعل من قدرة الدول على تأمين الغذاء بصورة مستقرة ومستدامة مؤشراً مهماً على كفاية سياساتها العامة وقدرتها على إدارة الموارد الاقتصادية والبيئية. وفي هذا السياق يواجه العراق مجموعة من التحديات المركبة التي تؤثر في منظومة الأمن الغذائي، من أبرزها شح الموارد المائية، وتراجع الإنتاج الزراعي، والتغيرات المناخية، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على استيراد السلع الغذائية لتلبية الطلب المحلي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات العامة التنموية المرتبطة بالأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨، من خلال التعرف على طبيعة هذه السياسات ومدى قدرتها على تعزيز منظومة الأمن الغذائي في البلاد. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن الفرص المتاحة التي يمكن أن تسهم في دعم هذه السياسات، فضلاً عن تحليل التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام في العراق. وقد اعتمدت الدراسة المنهج النظامي بوصفه المنهج الرئيس لتحليل التفاعلات بين عناصر النظام السياسي والاقتصادي والبيئي المرتبطة بالأمن الغذائي، مع الاستعانة بالمقترَب الوصفي لتحليل واقع الأمن الغذائي، فضلاً عن استخدام المقترَب التاريخي لتتبع تطور السياسات الزراعية والغذائية في العراق وصولاً إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠١٨.

ومن خلال هذه الدراسة تبين إلى أن العراق يمتلك مجموعة من المقومات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، من بينها الموارد الطبيعية المتاحة، والإمكانات الزراعية التي يمكن تطويرها من خلال سياسات عامة أكثر فاعلية، فضلاً عن إمكانية تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظم إدارة الموارد الزراعية والمائية. إلا أن الدراسة تشير في الوقت نفسه إلى وجود مجموعة من التحديات البنيوية التي تحد من قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، ومن أبرزها شح الموارد المائية، واتساع ظاهرة التصحر، وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، فضلاً عن محدودية التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بإدارة الموارد الزراعية والغذائية. وعليه تخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن الغذائي في العراق يتطلب تبني سياسات عامة تنموية متكاملة تقوم على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتطوير القطاع الزراعي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والإمتنان	ج
المستخلص باللغة العربية	د
فهرس المحتويات	ذ-ز
فهرس الجداول	س-ض
المقدمة	١-٧
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي	
المبحث الأول: مفهوم السياسات العامة والتنمية المستدامة	٨
المطلب الاول: تعريف السياسات العامة	٨
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة	١٩
المبحث الثاني تعريف الامن الغذائي وعلاقته بالتنمية المستدامة والسياسات العامة	٢٩

٢٩	المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي
٤١	المطلب الثاني: علاقة الامن الغذائي بالتنمية المستدامة والسياسات العامة
الفصل الثاني: السياسات العامة التنموية للأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨	
٤٦	المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في العراق
٤٧	المطلب الأول: واقع ومؤشرات الامن الغذائي في العراق
٥٢	المطلب الثاني: مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في العراق
٦١	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الامن الغذائي العراقي
٩٣	المبحث الثاني: السياسات العامة التنموية للأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨
٩٣	المطلب الأول: التشريعات القانونية والنصوص الدستورية للأمن الغذائي في العراق
١٠٤	المطلب الثاني: السياسات العامة للأمن الغذائي في العراق
الفصل الثالث: تحديات الأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨	
١٢١	المبحث الأول: التحديات الطبيعية والاقتصادية للأمن الغذائي العراقي
-١٢١	المطلب الأول: التحديات الطبيعية للأمن الغذائي العراقي

١٢٥	المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية للأمن الغذائي العراقي
١٣٩	المبحث الثاني: التحديات السياسية والاجتماعية والخارجية
١٣٩	المطلب الأول: التحديات السياسية للأمن الغذائي العراقي
١٤٦	المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية للأمن الغذائي العراقي
١٥٢	المطلب الثالث: التحديات الخارجية للأمن الغذائي العراقي
١٦٤	الخاتمة
١٦٥	الاستنتاجات
١٦٦	التوصيات
١٦٧	المصادر والمراجع
	المستخلص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٤٩	جدول (١) حجم الناتج المحلي الزراعي (٢٠١٨_٢٠٢٥)	١.
٥٤	الجدول (٢) اعداد السكان الذين يعانون من الفقر ونقص الغذاء في العراق للمدة (٢٠٢٥_٢٠٠٣)	٢.

٥٦	جدول (٣) مجموع الانتاج ولاستيراد ونسبة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للحبوب الاستراتيجية في العراق خلال (٢٠١٨ - ٢٠٢٥)	٣.
٧٨	الجدول (٤) مؤشرات خط الفقر في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٥)	٤.
٧٩	الجدول (٥) معدلات الفقر حسب المناطق (٢٠١٢ - ٢٠١٨)	٥.
٨٢	جدول (٦) قيمة مؤشر الفساد للعراق عالميا بحسب الدول المشاركة	٦.
٨٣	جدول (٧) الارقام القياسية لكميات الانتاج الزراعي خلال الاعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٥)	٧.
٨٦	جدول (٨) أسعار النفط في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٥)	٨.
١٠٦	جدول (٩) يوضح المبالغ المخصصة لصناديق المبادرة الزراعية من المصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)	٩.

قائمة الاشكال والخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٦٤	خارطة (١) الموارد المائية في العراق (الانهار)	١.
٦٥	خارطة (٢) السدود المشيدة على حوض نهري دجلة والفرات	٢.
٧٤	الشكل رقم (١) مقومات الامن الغذائي العراقي	٣.
٨٤	الشكل (٢) السياسات الزراعية في العراق	٤.

المقدمة

شهد الأمن الغذائي خلال العقود الأخيرة تحولاً نوعياً في طبيعة الاهتمام الدولي، إذ لم يعد مجرد مسألة اقتصادية أو زراعية ترتبط بإنتاج الغذاء وتوزيعه، بل أصبح قضية استراتيجية تتقاطع مع أبعاد التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، فالتغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، ولا سيما التغيرات المناخية، وتزايد الضغوط السكانية، واضطراب سلاسل الإمداد الغذائية العالمية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والنزاعات الدولية، جعلت الأمن الغذائي أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول في الوقت الراهن، لاسيما الدول النامية التي تعاني محدودية الموارد وضعف البنى الاقتصادية والإنتاجية، وقد برزت أهمية تبني مقاربات تنموية شاملة قادرة على معالجة قضية الغذاء ضمن إطار متكامل يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، حيث أن تحقيق الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بتوافر الغذاء، بل يتطلب أيضاً ضمان القدرة على الوصول إليه واستقراره وجودته واستدامة مصادره إنتاجه، وهو ما جعل الأمن الغذائي أحد الأهداف المركزية في أجندة التنمية المستدامة العالمية، ولا سيما الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة، ومن هنا أصبحت السياسات العامة تمثل الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في إدارة منظومة الأمن الغذائي، من خلال تصميم البرامج التنموية وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتوجيه الاستثمارات الزراعية بما يحقق استدامة الإنتاج الغذائي ويعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية.

يمثل تحليل العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي مدخلاً أساساً لفهم الكيفية التي تتعامل من خلالها الدول مع قضية الغذاء بوصفها إحدى القضايا التنموية المعقدة، وتعد السياسات العامة الأداة التي يستخدمها النظام السياسي في تنظيم الموارد الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية، إذ تعكس في جوهرها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة لمعالجة المشكلات العامة وتحقيق المصلحة المجتمعية، وقد برز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة بين الأجيال، وهو ما جعل قضية الأمن الغذائي إحدى الركائز الأساسية لهذا النموذج التنموي، فالأمن الغذائي لا يتحقق فقط من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، بل يتطلب منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتحسين كفاية استخدام المياه والأراضي الزراعية، وتعزيز قدرة المجتمع على الوصول إلى الغذاء بشكل مستقر وآمن. ومن هنا تتجلى العلاقة التفاعلية بين هذه المفاهيم الثلاثة، إذ تمثل السياسات العامة الأداة التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

بينما يُعد الأمن الغذائي أحد أهم المخرجات التي تعكس نجاح هذه السياسات في إدارة الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تكتسب قضية الأمن الغذائي في العراق أهمية خاصة في ضوء التحولات الاقتصادية والبيئية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، والتي أسهمت في تشكيل واقع معقد للقطاع الزراعي والغذائي، فالعراق على الرغم من امتلاكه موارد طبيعية وبشرية يمكن أن تشكل قاعدة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه واجه مجموعة من التحديات البنيوية التي أثرت في قدرته على تطوير منظومة إنتاج غذائي مستدام، وقد برزت هذه التحديات بصورة أكثر وضوحاً بعد عام ٢٠١٨، حيث تزايدت الضغوط على الموارد المائية نتيجة انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، وتراجع معدلات هطول الأمطار، واتساع ظاهرة التصحر، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الإنتاج الزراعي ومستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساس، كما تزامنت هذه التحديات مع جملة من التحولات الاقتصادية المرتبطة بضعف تنويع الاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، فضلاً عن محدودية الاستثمار في القطاع الزراعي وتراجع البنى التحتية الداعمة للإنتاج الغذائي، إذ بدأت قضية الأمن الغذائي تتجاوز كونها مسألة قطاعية تتعلق بالزراعة والإنتاج الغذائي، لتتحول إلى قضية سياسات عامة تتطلب تدخل الدولة عبر برامج تنموية متكاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الإنتاج الزراعي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الغذائي، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

على الرغم من التحديات البنيوية التي تواجه منظومة الأمن الغذائي في العراق، إلا أن الواقع العراقي لا يخلو من مجموعة من الفرص والإمكانات التي يمكن توظيفها في إطار السياسات العامة التنموية لتعزيز القدرة الوطنية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فالعراق يمتلك مقومات طبيعية مهمة تتمثل في تنوع البيئات المناخية والموارد المائية، فضلاً عن امتلاكه قاعدة بشرية يمكن أن تسهم في تنشيط القطاع الزراعي إذا ما تم توجيهها ضمن سياسات تنموية واضحة، كما أن التطورات التي شهدتها السياسات الحكومية بعد عام ٢٠١٨ تشير إلى وجود توجه متزايد نحو إعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي بوصفه أحد القطاعات الحيوية الداعمة للتنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وتتمثل هذه الفرص أيضاً في إمكانية تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظم إدارة الموارد الزراعية والمائية، وتعزيز برامج الدعم الحكومي للمزارعين، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة التي تسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، كذلك تتيح التحولات العالمية في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة فرصاً إضافية للعراق لإعادة توجيه سياساته الزراعية والغذائية نحو نماذج إنتاج أكثر استدامة، بما يعزز القدرة الوطنية على مواجهة التحديات الغذائية المستقبلية.

لكن بالرغم من توافر بعض المقومات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، إلا أن تحقيق هذا الهدف يواجه مجموعة من التحديات البنيوية المعقدة التي تؤثر بصورة مباشرة في فاعلية السياسات العامة التنموية وقدرتها على إدارة منظومة الإنتاج الغذائي بكفاءة واستدامة، وتتمثل أبرز هذه التحديات في الضغوط البيئية المتزايدة، ولا سيما مشكلة شح الموارد المائية الناتجة عن انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات وتراجع معدلات الأمطار، فضلاً عن اتساع ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على الغذاء، كما تواجه منظومة الأمن الغذائي تحديات اقتصادية مرتبطة بضعف التنوع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على العوائد النفطية، مما أدى إلى محدودية الاستثمار في القطاع الزراعي وتراجع أثره في دعم الاقتصاد الوطني، وإلى جانب ذلك تبرز تحديات مؤسسية وإدارية تتعلق بضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الموارد الزراعية والمائية، فضلاً عن محدودية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد في مجال السياسات الغذائية.

من خلال ما تقدم يتضح أن الأمن الغذائي في العراق لم يعد مجرد مسألة إنتاج زراعي أو إدارة موارد طبيعية فحسب، بل أصبح قضية تنموية واستراتيجية تتطلب معالجة شاملة ضمن إطار السياسات العامة والتنمية المستدامة، فالتحديات التي تواجه منظومة الغذاء في العراق، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو مؤسسية، تكشف عن وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات المتاحة من جهة، ومستوى الاستجابة للسياسات الفاعلة من جهة أخرى، وعلى الرغم من الجهود الحكومية التي برزت خلال السنوات التي تلت عام ٢٠١٨ لتعزيز دور القطاع الزراعي وتحسين إدارة الموارد الغذائية، إلا أن النتائج المتحققة ما تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أمن غذائي مستدام قادر على مواجهة الضغوط الداخلية والتحويلات العالمية المتسارعة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة السياسات العامة التنموية للأمن الغذائي في العراق بوصفها مدخلاً علمياً لفهم طبيعة العلاقة بين الفرص المتاحة والتحديات القائمة، وتحليل مدى قدرة الدولة على توظيف مواردها وإمكاناتها ضمن سياسات تنموية متكاملة تحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي للسياسات العامة المتعلقة بالأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨، من خلال الكشف عن الفرص التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه السياسات، والتحديات التي تعيق فاعليتها، بما يساعد في بناء رؤية تحليلية يمكن أن تسهم في تطوير السياسات التنموية وتحسين قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

أولاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة التي بات يحظى بها الأمن الغذائي في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية والسياسية التي يشهدها العالم المعاصر، إذ أصبح توفير الغذاء الكافي والأمن للسكان أحد المؤشرات الرئيسة لنجاح السياسات التنموية للدول وقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة السياسات العامة التنموية المرتبطة بالأمن الغذائي، بوصفها الأداة التي تعتمد عليها الحكومات في تنظيم إدارة الموارد الزراعية والغذائية وتوجيهها بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، كما تزداد أهمية هذه الدراسة عند تناول الحالة العراقية، نظراً لما يواجهه العراق من تحديات مركبة تتعلق بشح الموارد المائية، والتغيرات المناخية، وتراجع الإنتاج الزراعي، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على استيراد السلع الغذائية الأساس، تكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل السياسات العامة التنموية التي اعتمدها العراق بعد عام ٢٠١٨ لتعزيز الأمن الغذائي، والكشف عن الفرص المتاحة التي يمكن توظيفها لتطوير هذه السياسات، وكذلك التحديات التي تعيق فاعليتها.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المرتبطة بتحليل السياسات العامة التنموية للأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨، وذلك من خلال ما يأتي:

١. توضيح الإطار التطبيقي والنظري لتعاريف السياسات العامة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وبيان طبيعة العلاقة التفاعلية بين هذه التعاريف.
٢. تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨ من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية والزراعية والبيئية التي تعكس مستوى قدرة الدولة على توفير الغذاء بصورة مستدامة.
٣. تشخيص الفرص المتاحة لتعزيز السياسات العامة التنموية التي يمكن أن تسهم في دعم القطاع الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بما يعزز تحقيق الأمن الغذائي في العراق.
٤. تحليل التحديات البنيوية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام في العراق، ولا سيما التحديات البيئية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية والأمنية التي تؤثر في فاعلية السياسات العامة.
٥. تقديم رؤية تحليلية علمية تسهم في فهم طبيعة العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي في العراق، بما يساعد في تطوير السياسات التنموية وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين السياسات العامة التنموية وقدرة الدولة العراقية على تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠١٨، فعلى الرغم من امتلاك العراق مقومات طبيعية وبشرية يمكن أن تسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر من الأمن الغذائي، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار وجود فجوة غذائية واعتماد متزايد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ومن هنا تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي ((إلى أي مدى أسهمت السياسات العامة التنموية التي اعتمدها العراق بعد عام ٢٠١٨ في تعزيز الأمن الغذائي، وما أبرز الفرص والتحديات التي تواجه هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.))

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن تحقيق الأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨ يرتبط بمدى فاعلية السياسات العامة التنموية وقدرتها على إدارة الموارد الزراعية والمائية بصورة متكاملة ومستدامة، إذ يُفترض أن تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، وتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، يمكن أن يسهم في تقليص الفجوة الغذائية وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، في المقابل فإن استمرار التحديات البيئية والاقتصادية وضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية قد يحدّ من فاعلية هذه السياسات ويعيق تحقيق الأمن الغذائي المستدام في العراق.

خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في تحليل موضوع الأمن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٨ على المنهج النظامي بوصفه المنهج الرئيس، إذ يُنظر إلى السياسات العامة الخاصة بالأمن الغذائي بوصفها جزءاً من منظومة متكاملة تتفاعل فيها المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة داخل النظام السياسي والاقتصادي للدولة، كما تستعين الدراسة بالمقترح الوصفي لتحليل واقع الأمن الغذائي والمؤشرات المرتبطة به، فضلاً عن المقترح التاريخي لمتابعة تطور السياسات الزراعية والغذائية في العراق وصولاً إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠١٨، بهدف تقديم تحليل علمي شامل لموضوع الدراسة.